

المحاضرة الاولى

مقدمة

من السمات التي ميزت العلاقات الدولية خلال ٠٣ عقود الاخيرة هو النمو السريع و المتزايد للأعمال الدولية في مجالات التبادل التجاري والاستثمارات و الادوات المالية (التدفقات التجارية والمالية) .

و يعزي هذا النمو في حجم التدفقات التجارية والمالية بين الاسواق العالمية الى انفتاح الاسواق العالمية على بعضها البعض والنمو الهائل والسريع في :

- ❖ التكنولوجيا الصناعية و الانتاج (اساليب ، ادوات وانظمة الانتاج الحديثة والمتطورة) .
- ❖ تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الالكترونية و الاعلامية (قدرة البنوك على التحويل الفوري للأموال) .
- ❖ انتشار المراكز المالية وظهور الاساليب الحديثة لإدارتها .

اولا : المفاهيم الاساسية

(١) مفهوم الاعمال الدولية :

ان المقصود بمصطلح الاعمال الدولية أي نشاط استثماري او تجاري لمنتج او تاجر لسلعة او خدمة يتعدى مدها وانتشاره الحدود لبلد ما .

وقد وردت عدت تعريفات في ادبيات الاعمال الدولية من ضمنها تعريف (shiva Ramu) حيث يعرفها على انها : " أي نشاط تجارى او خدمى تقوم به أى منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين او اكثر " .

كما عرفت ايضا على انها : " الأنشطة التي تقوم بها الشركات الكبيرة التي تمتلك وحدات تشغيلية خارج بلدها الاصلية (البلد الام) " .

فهي معاملات بين افراد و منشآت من دول مختلفة في شكل أنشطة تجارية او استثمارات متنوعة ، تمتاز بالديمومة ويمكن التأثير عليها بأشكال مختلفة ، وهو ما يشكل مجالا لادارة الاعمال الدولية .

(٢) مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر :

هو شراء و تملك أصول خارجية في شركات عاملة او المساهمة فيها ، أي امتلاك شيء ملموس ومحدد يمكن المستثمر من التأثير بدرجة ما على مسار المنشأة المساهم فيها .

(٣) الاستثمار الاجنبي غير المباشر :

ويكون بشراء اوراق مالية في شكل اسهم او سندات تصدرها مؤسسة اجنبية اخرى ، يستهدف الربح ويكون لصاحبه حق غير مباشر لا يمكنه من التأثير في مسار المؤسسة

٤) الشركة الدولية :

- هي التي تمتلك او تتحكم في أنشطة اقتصادية في اكثر من بلد ، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة او غير المباشرة . ، إنها إذن :
- ✓ تمتلك طاقة انتاجية في اكثر من بلد
 - ✓ تدير طاقتها وفروعها وفقا لاستراتيجية واحدة
 - ✓ تشكل إطارا لنقل الاموال والافراد والسلع والافكار سواء بين رئاستها وفروعها او بينها وبين زبائنها و الشركات الاخرى .

يتميز بعض المختصين عموما في ادارة الأعمال ما بين الانواع الثلاثة التالية للشركات الدولية

- أ- **الشركة الدولية (International Company) :** وتكون قاعدة و محور اعمالها في موطنها الام .
- ب- **الشركة متعددة الجنسيات (Multinational company) :** وهي التي تتخذ اكثر من موطن لهذة الاعمال .
- ت- **الشركة العالمية (Global Company) :** وهي مرحلة متقدمة لا يصبح فيها موطن محدد للشركة من حيث التوجه و النظرة لأعمالها :

ثانيا : أهمية الاعمال الدولية وانواعها

١. أهمية الاعمال الدولية :

وتبرزها الارقام المذهلة لتطور الاعمال الدولية وبشكل تطورت معه الحاجة الى ادارة الاعمال الدولية التي على حداتها أصبحت لها مكانتها البارزة في حقل المعرفة الادارية .

٢. انواع الاعمال الدولي:

- تنقسم الى قسمين (التجارة الخارجية) و (الاستثمار الاجنبي مباشر او غير مباشر)
- أ- التجارة الخارجية (Foreign Trade) .
 - ب- الاستثمارات الاجنبية المباشرة (D.Foreign . investment) .
 - ت- الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة (I.F.I)

٣. انواع اخرى للأعمال الدولية :

ومنها على وجه الخصوص :

أ- الترخيص :

وبموجب شكله الرئيس فإن الشركة الاجنبية (مثلا كوكاكولا و فنادق هيلتون ...) تقوم بالسماح لشركة اخرى في بلد اخر باستعمال تقنية معينة طورتها الشركة الاجنبية او باستخدام اسم تجاري ملك لتلك الشركة مقابل إتاوة تدفعها الشركة المحلية .

ب- تسليم المفتاح :

هنا تتعهد شركة اجنبية باكمال مشروع بكاملة او جزء منه على حسب الاتفاق وتنفيذ ذلك المشروع من مرحلة الاولية حتى مرحلة التشغيل .

ت- عقود التصنيع :

هنا تعقد الشركة متعددة الجنسية اتفاقية مع شركة وطنية عامة او خاصة في الدولة المضيفة يتم بمقتضاها قيام احد الطرفين نيابة عن الطرف الثاني بتصنيع و انتاج سلعة معينة وربما وضع علامة الشركة الاخرى عليها وشحنها إليها فهي إذن اتفاقيات انتاج بالوكالة وتكون عادة طويلة الاجل .

ث- عقود التصدير (الوكالة) :

هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها احد الطرفين (الطرف الاصل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع او تسهيل او ابرام اتفاقيات بيع سلع و منتجات الطرف الاول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي او الصناعي يتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة تتم وهو مجرد وسيط او ممثل حيث يحتفظ الطرف الاول بعلامته التجارية على السلع كما يحتفظ بملكية السلع الى ان تكتمل المبادلة .

ج- الاستثمارات المشتركة :

وبموجبها تقوم الشركة الدولية في حصة مشاركة مع شركة دولية اخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث ، وقد تدخل الشركة متعددة الجنسيات في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد اجنبي ، واما إدارة هذه المشروعات المشتركة ثلاث بدائل هي :

- الادارة المشتركة ،
- الادارة التي يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الاكبر .
- الادارة المستقلة التي يكون فيها للمشروع مديرة العام المستقل عن أي من الشريكين . التعاقد مع ادارة لكي تدير المشروع

٤ . أشكال الاحتكارات و التكتلات في الاعمال الدولية :

إن الاحتكار هو تفاهم او تكتل مجموعة من الشركات م ج يتمركز تحت سيطرتها إنتاج او تصريف الجزء الساحق من هذه البضاعة او تلك سعيا وراء الربح المطلق ، ومن اهم اشكال الاحتكارات لدينا :

- ✓ الكارتلات
- ✓ السنديكات
- ✓ التروست
- ✓ الكونسورتيوم

A. الكارتل (cartel) :

هو تكتل مجموعة من الشركات يتفق اصحابها على تقاسم اسواق التصريف ، وعلى اسعار البيع ويحددون كمية البضائع الواجب انتاجها ، غير ان المؤسسات تصنع وتبيع المنتجات بشكل مستقل .

B. السنديكات (Syndicates) :

تكتل يتكون من شركات اكبر واكثر تطورا من الكارتل ، فأعضاؤه الذين ينتجون بصورة مستقلة ، لا يحق لهم ، وفق احكام العضوية ، بيع منتجاتهم او شراء موادهم الاولية بأنفسهم بل يولفون لذلك جهاز تجاريا مشتركا.

C. التروست (Trusts) :

وهو احتكار تصبح فيه ملكية جميع المؤسسات الاعضاء ملكية مشتركة ، ويتقاضى فيه المالكون السابقون (الذين اصبحوا مساهمين) الارباح وفقا لنسبة اسهمهم .

D. الكونسورسيوم (Consortium) :

وهو اتحاد يتكون من اكبر التروستات او المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية والبنوك و الشركات التجارية و شركات النقل والتأمين على اساس تبعية مالية مشتركة إزاء كبرى الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثا : مناهج إدارة الاعمال الدولية :-

1. طبيعة ادارة الاعمال الدولية :

- ❖ تركز دراسات الاعمال الدولية على المشاكل الخاصة و الناتجة عن كون المنشأة الدولية تعمل في اكثر من دولة (بيئة دولية) .
 - ❖ تتم ممارسة الاعمال الدولية من طرف المنشآت الكبيرة و الشركات الصغيرة (لم تعد تقتصر الاعمال الدولية على المنشآت الدولية الكبيرة فقط) .
 - ❖ تمارس المنشآت في الاعمال الدولية أنشطة مختلفة (السلع / الخدمات ، الانتاج/ التسويق ، المعدات/الافراد ... الخ)
 - ❖ تعتبر المعايير و المتغيرات البيئية الموجودة في البيئة الدولية في غاية الاهمية بالنسبة للمنشأة الدولية .
 - ❖ تتميز الاعمال الدولية بضرورة انسجام المنشأة الدولية مع الظروف البيئية الجديدة التي تعمل فيها . (المعايير و المتغيرات الاقتصادية، و الحضارية و الثقافية ، والتكنولوجية و القانونية و السياسية ... الخ) .
- تمارس المنشأة الدولية انشطتها في السوق الدولية في ظروف غامضة ، و متناقضة ، تخضع للتغير السريع ، مما يستلزم منها جهد أكبر لتحقيق الانسجام و التوافق مع بيئة التعامل في البلد المضيف (بيئة الاعمال الدولية) .

٢. منهجية ادارة الاعمال الدولية ومكانتها من ادارة الاعمال :

كما تعد ادارة الاعمال الدولية جزءا من ادارة الاعمال ، لذا فهي تستخدم الى حد كبير نفس المنهجية وتطبق نفس القواعد والنظم غير ان منهاجها يتطلب بعدا إضافيا يستدعي معالجة خاصة تأخذ في عين الاعتبار المضممار الدولي الخارجي ، بدون اعمال للوضع الداخلي لكل دولة واساليب الاعمال فيها .

٣. الاختلافات الواجب مراعاتها :

- ✓ تباين واختلاف الوحدات السياسية و التشريعية للدول .
- ✓ اختلاف العادات والتقاليد والاعراف
- ✓ تنوع السياسات الوطنية و النزاعات القومية
- ✓ اختلاف النظام الاقتصادي و النظم النقدية و المصرفية
- ✓ اختلاف الاسواق الدولية من حيث الحجم و التوجهات

نهاية المحاضرة الاولى

المحاضرة الثانية

مقدمة

- ⊗ لماذا تتاجر دولة ما مع دولة اخرى ؟ لماذا تتبادل الدول السلع ؟ ولماذا لا تنتج كل دولة ما تحتاج إليه بنفسها ؟
 - ⊗ ماهي ابرز النظريات التي حاولت تفسير اسباب قيام التبادل الدولي ؟ وماهي ابرز الانتقادات الموجهة إليها ؟
 - ⊗ ماهي الاسباب الحقيقية الكامنة وراء قيام التبادل الدولي؟ وماهي سياسات التجارة الخارجية التي تنتهجها الحكومات إزاء ذلك ؟
- ذلك ما سوف نعمل على توضيحه من خلال هذه المحاضرة .

أولاً : نظريات التجارة الخارجية

تمهيد :

إن دراسة التطور التاريخي للتجارة الدولية يساعدنا بشكل افضل على فهم ما وصلت إليه الاحوال الاقتصادية لمختلف البلدان ، علماً أن الاهتمام بدراسة الخلفيات التاريخية يرجع للتاليين :

الاول : هو فهم أن الظروف و الأفكار و المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال القرنين السادس عشر السابع عشر (فترة التجاربيين) مازال الكثير منها قائماً حتى الان . ،

والثاني : أن تلك الظروف اثارت بعض الاقتصاديين في تلك الفترة ومنهم خاصة آدم سميث .

وهذا طبعا فضلا عن تراكم المعرفة العلمية من جهة وبيان المسار التاريخي لتسلسل الاحداث و الوقائع الاقتصادية من جهة اخرى .

١. نظرية الميزة المطلقة :

لقد حاولت هذه النظرية ، كغيرها من نظريات التجارة الخارجية تفسير اسباب قيام التبادل الدولي. صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي المعروف آدم سميث ، وتمثلت فرضياتها فيما يلي :

أ- فرضيات النظرية :

- ✓ افتراض اعتماد التبادل الدولي على المقايضة بدل النقود .
- ✓ ثبات تكاليف الوحدة الواحدة مهما كان حجم الانتاج .
- ✓ سهولة انتقال عناصر الانتاج ما بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقال هذى العناصر ما بين الدول .

- ✓ اسقاطات تكاليف النقل و المواصلات .
- ✓ العمالة التامة للاقتصاد .
- ✓ افتراض المنافسة التامة .

ب- محتوى النظرية :

مضمون النظرية يبينه الدول التالي لدولتين هما أمريكا وبريطانيا في إنتاج كل من القمح و النسيج و القائم على أساس اختلاف التكاليف العائد لاختلاف مدخلات عوامل الإنتاج ، وخاصة اليد العاملة .

إنتاج عشرة أيام		
النسيج/الطاقة	القمح/الطن	البيان
٢٠	٩٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٠	٣٠	بريطانيا

الملاحظ أن الاولى تنتج القمح ٣ مرات أكفاء من الثانية ، والثانية تنتج النسيج ٣ مرات أكفاء من الاولى .

وعليه تتحدد الاسعار في الدولتين من خلال حساب الاسعار الداخلية في كل دولة على حدة وقبل التجارة بين البلدين ، وفقا لما يلي :

❖ الاسعار في الولايات المتحدة :

$$١ \text{ طن قمحا} = ٩/٢ \text{ طاقة نسيج}$$

$$١ \text{ طن نسيجا} = ٢/٩ \text{ طن قمحا أي } ٤,٥ \text{ طن قمحا ،}$$

$$٢/٩ \text{ طن قمحا} = ١ \text{ طاقة نسيج}$$

❖ الاسعار في بريطانيا :

$$١ \text{ طن قمحا} = ٢ \text{ طاقة نسيج}$$

$$٢/١ \text{ طن قمحا} = ١ \text{ طاقة نسيج}$$

الخلاصة : من الافضل للبلدين التخصص فيما لكل منهما فيه ميزة مطلقة وعلية يفضل له أن تخصص الولايات المتحدة في إنتاج القمح ، وبالمقابل وبنفس النتيجة تخصص بريطانيا في إنتاج النسيج

٢. نظرية النفقات (الميزة) النسبية :

صاحب النظرية هو الاقتصادي المعروف ديفيد ريكاردو ، الذي انطلق من نفس فرضيات سلفة سميث وحاول أن يفسر أسباب قيام التبادل الدولي اعتمادا على فكرة أن العمل هو اساس القيمة ، واعتمادا على مثال لدولتين تتميز إحدهما هذه المرة بإنتاج كلا السلعتين بدرجة أكفاء .

إنتاج عشرة أيام عمل		
النسيج/الطاقة	القمح/الطن	البلد
١٢٠	٩٠	الولايات المتحدة
٦٠	٣٠	بريطانيا

وبحساب معدلات التبادل للبلدين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما نجد بأن :
للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين إلا أن ميزتها في القمح أقوى (١ طن قمحا = ١,٣٣ طاقة نسيج ، اما بريطانيا فمقابل ١ طن قمحا تنتج ٢ طاقة نسيج) .
بينما ليس للدولة الثانية (بريطانيا) ميزة في إنتاج أي من السلعتين ، و غير أن وضعها أقل سوءا (**نسبيا**) في حالة إحدهما وهو ما يعطيها مجالا للتخصص فيها .

الخلاصة :

للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين وتميزا مطلقا في القمح و تخلفا نسبيا في النسيج ، أي انها ستتخلى عما لديها فيه تخلف نسبي وتتخصص فيما لديها فيه تفوق مطلق ،
اما بريطانيا فلها تخلف مطلق فيهما لكنه أقل من حالة النسيج (نسبي) واكثر (مطلق) في حالة القمح ، وهو ما يعني أن لديها **ميزة نسبية في إنتاج النسيج** ،

لذا فإن اختلاف معدلات التبادل الداخلية سيدعو الى التخصص وتبادل الفائض للبلدين .

٣. نظرية نسب عوامل الإنتاج :

تطرح هذه النظرية في سياق النظرية النسبية ، وإذا كانت هذه الأخيرة لم تحاول أن تفسر لنا بدقة اختلاف النفقات من بلد لآخر ، فإن هذه النظرية حاولت ذلك مرجعة السبب إلى اختلاف الكميات المتوفرة من كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك الدول . وتنسب هذه النظرية إلى الاقتصاديين **هكشر** و **أولين**، وضعا نظريتهما على أساس نقدي و حاولا تفسير اسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي لقيام التجارة الدولية :

فرضيتا النظرية :

- ✗ تختلف أسعار عناصر الإنتاج لاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد المعني (فالأجور تكون رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة السكان ، وتنخفض أسعار المواد الخام في البلدان التي تحتوي على موارد طبيعية معتبرة منها ، وهكذا...)
- ✗ تحتاج السلع المختلفة الى نسب أو كميات مختلفة من عناصر الإنتاج (فبعضها يحتاج لعمالة اكثر أي انها كثيفة العمالة واخرى كثيفة رأس المال ، وهكذا..)

النتيجة : سيقوم كل بلد بإنتاج العنصر الذي يتوفر عليه بكثرة .

حينما يتم التبادل الدولي سيقوم كل بلد بتصدير السلع التي يتميز في إنتاجها نسبيا ، لذا ستكون اسعارها (نفقات إنتاجها) منخفضة نسبيا ، و بالمقابل يستورد ما يعاني فيه عجزا نسبيا من عناصر الانتاج .

أي أن الدول تنتج وتصدر بالتالي السلع التي تستخدم عناصر الإنتاج التي تتوفر لديها بكثرة .

٤. النظريات الحديثة :

تظل نظرية الميزة النسبية هي السائدة بين الاقتصاديين ولكن هناك قلة متزايدة ترفض وتشكك في افتراضات النظرية :

- فالبعض يرفض فرضية ثبات التكلفة ووفرة العناصر محلياً قائلين أن متوسط تكلفة الوحدة يميل إلى الانخفاض مع زيادة الانتاج مما قد يقود إلى الاحتكار عبر قيام الشركات متعددة الجنسية بتخفيض الاسعار لطرد المنافسين .
- يحاجون بإمكانية جلب المواد من الخارج لبناء الميزة النسبية ، فالميزة النسبية يمكن أن تخلق بالتركيز على صناعات بعينها ،
- يرون كذلك أن هناك أسباب اخرى قد تفسر التخصص (أسباب تاريخية أو الصدفة أو الحماية)
- لوحظ كذلك أن اعتماد الدول على التجارة الخارجية يرتبط بمدى حجمها وبالتالي تنوع ظروفها وثرواتها (الدول الكبيرة ذات المساحات الواسعة تميل للاكتفاء الذاتي) ، مما يستدعي من الدول الصغيرة أن تكون أكفأ فيما تخصص فيه (مثال سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان مقارنة بالولايات المتحدة) .

من هنا جاءت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية لتجيب عن السؤال التالي :

لماذا تتاجر الشركات مع الخارج ؟

لان تجارة الشركات هي من تجارة الدول فالأسباب عموما هي :

- أ – الاستفادة من الطاقة غير المستغلة .
- ب – تخفيض التكاليف
- ج – تحقيق ارباح إضافية
- د- تنويع وتقليل المخاطر
- هـ - الاستيراد وضمان الامدادات

أولاً : سياسات التجارة الخارجية

١ - السياسة التجارية للدولة :

السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية فهي بذلك عمل من أعمال السيادة فلكل دولة أهداف قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة .

٢- أنواع السياسات التجارية :

عادة ما تنقسم إلى النوعين التاليين :

السياسة الحمائية :

وتعني الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو أخرى على المبادلات الدولية من حيث الحجم وطريقة تسوية المبادلات .

وتتمثل الأشكال المختلفة للحماية في :

- الرسوم الجمركية
- نظام الحصص
- الرقابة على أسعار الصرف
- الضرائب الإضافية
- أساليب مختلفة أخرى للحماية (عراقيل إدارية ، شعارات قومية مناهضة ...)

حرية التجارة :

وتعني الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية . وقد تعزز هذا الاتجاه عالمياً مع التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الغات) في ١٩٧٤ م والتي خلفتها منظمة التجارة العالمية العام ١٩٩٥ م .

نهاية المحاضرة الثانية

المحاضرة الثالثة

ادارة الاعمال الدولية في ظل العولمة و المنظمة العالمية للتجارة

مقدمة

- ✗ تمارس ظاهرة العولمة بمختلف ابعادها تأثيرا بالغا على الاعمال الدولية .
- ✗ تأتي منظمة التجارة العالمية لتمثل احدى الركائز الاساسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بعومة .
- ✗ تتسم بيئة الاعمال الراهنة بالتكاملات الاقتصادية على مستوى العديد من الدول ، وهو ما تقره المنظمة العالمية للتجارة لما له من اسهام في تحرير التجارة و الاقتصاديات العالمية عموما .

أولا: العولمة و مسبباتها

١- مفهوم العولمة :

كلمة العولمة تعني جعل الموضوع المعني على مستوى عالمي ، وهي ترجمة للكلمة الانجليزية (Globalization) التي تعني اتساع دائرة الموضوع لجميع مناطق الكون ، وهكذا فإن من ابرز سماتها " تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق غير المقيد لرؤوس الاموال عبر الحدود .

٢- العولمة الاقتصادية :

هي مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات اعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية او السيادة الوطنية ، فهي بذلك اوسع من مرحلة التدويل إذ تصير فيها السوق العالمية وحدة واحدة مفتوحة تتنافس فيها الاقتصاديات والمؤسسات دونما حواجز او قيود خاصة في ظل ثورة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والانترنت، فضلا عن قوانين وشروط الهيئات الدولية كالمنظمات العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي .

٣- المسببات الرئيسية للعولمة :

أ- تحرير التجارة ما بين الدول :

وهنا يمكن الاشارة تحديدا إلى :

- ✓ قيام اتفاقيات الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) عام ١٩٤٧ م .
- ✓ قيام المنظمة العالمية للتجارة سنة ١٩٩٥ م .
- ✓ الدور المحوري لبعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في هذا المجال .

ب- ازدياد التكامل الاقتصادي :

التكامل الاقتصادي اوسع من تحرير التجارة لأنه يشمل تسهيل انتقال عناصر الانتاج بالإضافة إلى انتقال السلع كما قد يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وربما توحيد العملة . والتكامل الاقتصادي يزيد التجارة بين الدول ويرشد الاستثمار ويعطي مجالاً لمنو الشركات من خلال اقتصاديات الحجم .

ت- تحرير الاقتصاديات :

اي تحكيم قوى السوق وهو امر حديث ، حيث بدأ مع منتصف السبعينيات اتجاه جديد يرمي لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات خاصة بالتزامن مع انهيار الشيوعية كتوجه اقتصادي ، وقد كان من نتائج ذلك الخصخصة ورفع القيود الحكومية في مختلف المجالات .

ث- الشركات متعددة الجنسيات :

إن هذه الشركات التي تعتبر كسبب ونتيجة للعولمة في نفس الوقت ، هي اكثر اهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي ، ويرجع ذلك اساساً لما يلي :

- ✓ تحكمها في نشاط اقتصادي في اكثر من قطر .
- ✓ قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول .
- ✓ مرونتها الجغرافية .

ج- التقنية :

ويتجلى تأثيرها في مسار العولمة من خلال ما يلي :

- ابتداع طرق الانتاج الشامل لتلبية حاجة اعداد متزايدة من المستهلكين في الداخل و الخارج (عولمة الانتاج) .
- تحسين طرق المواصلات لنقل اعداد وكميات اكبر من الموارد والبشر لمسافات اطول وبطرق ارخص واسرع .
- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات وثورة الاتصالات ، للتحكم في الموارد والعمليات في اماكن مختلفة من العالم .

ثانياً: المنظمة العالمية للتجارة

١- الدور المحوري للغات في تحرير التجارة :

سبقت الاشارة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) التي تأسست سنة ١٩٧٤ ، وقد كانت تهدف الى إزالة التفرقة في التبادل التجاري وتحرير التجارة بين اعضائها ، ويتخذ نشاطها شكل دورات من الاجتماعات والمفاوضات الدورية التي تتم كل عدة سنوات تناقش فيها مواضيع مثل تخفيض العريفة الجمركية وتقليل استخدام الحصص وتبني اجراءات تشجع التجارة بين الدول .

٢- المنظمة العالمية للتجارة :

هي امتداد لاتفاقيات الغات بحيث وافق المتعاقدون بمراكش في ابريل ١٩٩٤ (دورة الأرجواي) على تأسيس منظمة التجارة العالمية بحيث اصبح كل الاطراف المتعاقدة في الغات اعضاء في المنظمة . ظهرت رسميا في ١/١/١٩٩٥ . ومقرها بجنيف سويسرا .

٣- مهام المنظمة العالمية للتجارة :

تمثل مهامها في كونها :

- تعد منبر للتفاوض متعدد الاطراف لتحرير التجارة الخارجية .
- إدارة اجراءات تسوية النزاعات بين دول الاعضاء .
- ادارة استعراض آلية الاجراءات السياسية .
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكلائهما لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية .

٤- مبادئ منظمة التجارة العالمية :

أ- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية :

أي ان تلتزم الدولة وتمنح لكل الدول الاعضاء في الاتفاقية (الدول المتعاقدة) اي تخفيض جمركي تمنحه لأي شريكة لها في التجارة . على ان الاتفاقية تقر الاستثناء في ٣ حالات وهي :

- السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية يمكن إعطاؤها افضلية مقارنة بالسلع المصنعة من الدول المتقدمة .
- الميزات الممنوحة بين دول أعضاء في تجمع اقتصادي كالمجموعة الاوربية مثلا ليس من الضروري أن تنطبق معاملة الاعضاء فيها على الدول غير الاعضاء في تلك المجموعة .
- الدول التي تفرق اعتبارياً ضد واردات دول او دولة معينة يمكن للدولة المتضررة حرمانها من معاملة (الدولة الاكثر رعاية) .

ب- مبدأ الشفافية :

هي اي التزام الاعضاء بنشر جميع المعاملات المتعلقة بالممارسات والاجراءات والقواعد التي تمس التجارة بشكل اساسي ، ويدخل ضمن هذا الاطار عدم اللجوء الى الحواجز غير الجمركية لأنها غير شفافة .

ت- مبدأ المعاملة الوطنية :

اي ان يمنح المنتج الاجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات .

ثالثا : التكامل الاقتصادي

١- تعريف التكامل الاقتصادي :

هو ان تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا في العادة بزيادة ارتباطها اقتصاديا وذلك بفتح اسواقها امام بعضها وزيادة التعاون بينها ، وتوسيع نطاق السوق وزيادة فرصة الرفاهية .

٢- مزايا التكامل الاقتصادي :

- ☒ توفير الفرص التجارية المختلفة .
- ☒ زيادة الكفاءة الانتاجية .
- ☒ الاستفادة من اقتصاديات الحجم .
- ☒ زيادة الرفاهية وتحقيق النمو الاقتصادي .

٣- أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي :

أ- منطقة التجارة الحرة :

هنا يقتصر التكامل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الاعضاء ، ولكل دولة الحرية في فرض رسوم او تخفيضها فيما بين تلك الدول واية دولة اخرى غير عضو في منطقة التجارة الحرة (مثال منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا المكونة من الولايات م.ا و كندا و المكسيك) .

ب- اتحاد جمركي :

يتعدى الامر هنا ازالة الرسوم الجمركية فيما بين الدول المعنية الى وجود اتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية ، فيكون لكل الدول الاعضاء رسوم جمركية موحدة (كحلف هضبة الاندي) .

ت- السوق المشترك :

بالإضافة الى ازالة الحواجز التجارية فيما بينها ووجود اتحاد جمركي ، توافق الدول الاعضاء على السماح لعناصر الانتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول الاعضاء .

ث- اتحاد اقتصادي :

نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مع عدة قوانين مشتركة ومع خلق سلطة اتحادية كالبرلمان الاوربي ، وكذا توحيد العملة .

ج- تكامل اقتصادي وسياسي تام :

هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة كالبرلمان و المحكمة الاتحادية وتتوحد الضرائب الى ان تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة .

نهاية المحاضرة الثالثة

المحاضرة الرابعة

ميزان المدفوعات وأسعار صرف العملات

مقدمة

تولي الدولة اهتمام خاص بتدفق تجارتها و ديونها الخارجية ، كما تهتم به وسائل الاعلام المختلفة وتنشر أخباره ليطلع الناس على الوضع الاقتصادي للدولة ومعرفة ما اذا كانت تعاني من عجز تجاري او اذا كانت بحاجة الى تعديل لميزان مدفوعاتها مع عدد من الدول الاخرى التي لها علاقة تجارية معها .

وتستعين الدول و المنظمات في مزاولتها لأعمالها الدولية بمجموعة من المفاهيم والادوات و التقنيات المالية والاقتصادية من ضمنها :

• ميزان المدفوعات

• أسعار الصرف والعملات

✗ يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها رجال الاقتصاد و السياسة في البلد حيث يوفر الاحاطة الكاملة بعناصر التجارة و المعاملات الدولية .

✗ فميزان المدفوعات انعكاس لـ :

- ✓ قيم البضائع المصدرة و المستوردة .
- ✓ إيرادات الشركات الوطنية و شركات النقل والشحن الاجنبية ،
- ✓ إيرادات مواطني الدولة المقيمين بالخارج (حركة السياحة) ،
- ✓ الارباح الرأسمالية المحققة من الاستثمارات الخارجية ،
- ✓ كافة الإيرادات القادمة من الخارج سواء كانت من افراد أو هيئات أو شركات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة ،

أولاً : تعريف ميزان المدفوعات :

١ . مفهوم ميزان المدفوعات :

هو " بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية من السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الاجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة الى ومن بلد ما ، خلال فترة معينة عادة سنة " .

- فميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية و الاقتصادية بينها و بين سائر دول العالم ، وكل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة اخرى لها معها ميزان مدفوعات يتم عليه القياس .
- إذا حقق ميزان المدفوعات فائضا لدولة معينة فنقول عنه انه يميل لصالح تلك الدولة على حساب الدولة الاخرى . وفي هذه الحالة يكون للدولة الاخرى عجزا في ميزان مدفوعاتها .

٢. آليات التسجيل في الحساب :

يجب الإشارة هنا أنه ، إذا أدى التعامل إلى :

✓ كسب عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيذا دائنا و يسجل كبنء موجب (+) في الطرف الدائن للحساب .

✓ اما إذا اشتمل التعامل على إنفاق عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيذا مءينا و يسجل في الطرف المءين كبنء سالب (-) .

وعلى ، ينقسم الحساب إلى جانبين أحدهما دائن و الآخر مءين :

■ الجانب الدائن فيحتوي على المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات للبلء المعنى من الءول الآخر (الصادرات) .

■ اما الجانب المءين يحتوي على المعاملات التي تنتج عنها مدفوعات من البلء المعنى إلى البلءان الآخرى (الواردات) .

قاعدة : يتم تسجيل أية معاملات تترتب عنها :

✓ مقبوضات أ تحصيلات من الغير للبلء المعنى في الجانب الدائن (صادرات) .

✓ وتسجل أية مدفوعات للغير في الجانب المءين (واردات) .

ثانيا : مكونات ميزان المدفوعات :

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية :

١ . الحساب الجارى

٢ . حساب رأس المال .

تمثل الفروق الاحصائية (مجموعة التعديلات في الميزان التجارى ، وميزان حساب رأس المال) .

٣ . حساب التسويات (صافى الاحتياطات من الذهب و الاصول المتداولة الآخرى) .

١ . الحساب الجارى (المعاملات الجارية) : يتكون من جزأين هما :

أ . الميزان التجارى : ويشمل التجارة المنظورة أى صادرات و واردات البلء من السلع .

ب . ميزان التجارة غير المنظورة : ويتكون من صادرات و واردات البلء المعنى الخاصة بالخدمات كأءور النقل و الشحن و خدمات التأمين و السياحة الخارجية .

قاعدة : إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات نقول أن فائضا في الميزان ، وفي حالة العكس يكون لدينا عجز فيه .

٢. حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية) :

أ. المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل :

وهي التي تزيد مدتها عن السنة كالاستثمارات المباشرة و القروض طويلة الاجل وأقساط سدادها.

تسجل القروض الرأسمالية و الاستثمارات الاجنبية الاتية من الخارج وكذلك اقساط الديون الوطنية المستحقة على الخارج في الجانب الدائن .
ويحدث العكس في حالة القروض والاستثمارات المقدمة للخارج وكذلك سداد اقساط الدين لفائدة الخارج حيث تسجل كلها في الجانب المدين .

ب. المعاملات الرأسمالية قصيرة الاجل :

وهي التي تقل مدتها عن السنة على أن تتم بصورة تلقائية وذلك تمييزا لها عن المعاملات القصيرة التي تحدث بغرض تسوية العجز او الفائض في ميزان المدفوعات .

٣. صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والاصول الثابتة :

إن التوازن الحسابي هو عملية حتمية في ميزان المدفوعات يتم بواسطة التحركات في عناصر احتياطات الدولية التي تأخذ عدة اشكال :

- ❖ رصيد الدولة من الذهب لدى السلطات النقدية و ما تحتفظ به البنوك كأرصدة ،
- ❖ رصد العملات الأجنبية و الودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية و البنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها ،
- ❖ الاصول الاجنبية قصيرة الاجل مثال ذلك أدونات الخزنة الاجنبية و الاوراق التجارية التي بحوزة الدولة وهي التزامات على الحكومات و الشركات الاجنبية والمواطنين الاجانب .
- ❖ الودائع التي تحتفظ بها السلطات و البنوك الاجنبية لدى البنوك الوطنية .

ثالثا : الاختلال في ميزان المدفوعات

- يحدث التوازن في ميزان المدفوعات عندما تكون جميع العناصر المدينة في الحسابين الجاري و الرأسمالي مساوية لمجموع العناصر الدائنة فيهما .
- في هذه الحالة لن نحتاج إلى تسوية من خلال حساب الاحتياطات ، و عندها نكون أمام توازن اقتصادي حقيقي ، علما أن ذلك يحدث بصفة تلقائية .
- أما التوازن الحسابي فهو الذي يتم بصفة مقصودة من خلال تحريك حساب التسويات .
- يمكن أن يكون العجز في ميزان المدفوعات مؤقتا و أسبابه ظرفية (جفاف ينتج عن انخفاض كبير في الصادرات) ، وإما أن يكون العجز دائما (هيكليا) .

- كما يؤثر العجز في ميزان المدفوعات على الاعمال الدولية حيث أن :
- ✓ عدم توازن ميزان المدفوعات يؤثر على وفرة العملة الصعبة التي تحتاجها الشركة الدولية (نقل أرباحها أو أعمال اخرى).
 - ✓ عدم التوازن يؤدي الى فرض قيود على الاستيراد الامر الذي سيؤثر حتما على الشركات الدولية .

رابعاً : اسعار صرف العملات

١. سعر الصرف : يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة اخرى .
 ٢. سوق الصرف : هو السوق الذي تباع فيه العملات و تشتري . ويتكون من مجموعات من البنوك و الوسطاء و الهيئات الاخرى التي تعمل في سوق الصرف على طريق الوساطة او المضاربة او المتاجرة في العملات الاجنبية (بنوك ، مكاتب صرافة ، افراد مصرح لهم . . .) ومن اشهر الاسواق العالمية للصرف الاجنبي اسواق نيويورك ، لندن ، طوكيو ، فرانكفورت .. الخ) .
 ٣. وظائف سوق الصرف : وتتمثل وظائف سوق الصرف في :
 - ✓ نقل القوة الشرائية من طرف لأخر
 - ✓ توفير فرصة حماية للمتعاملين من تقلبات العملات .
 - ✓ السماح لهذه السوق بالموازنة و التحكم في الاوراق الاجنبية من خلال آليات السوق (العرض و الطلب) .
 ٤. تحديد اسعار صرف العملات الأجنبية :
يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة اخرى ، و يتحدد وفقا لقوانين العرض والطلب ، غير أنه من وجهة النظر التاريخية مرة بعدة تطورات وهي :
- أ. سعر الصرف على أساس قاعدة الذهب :
- قبل الحرب العالمية الاولى ، كانت قيمة العملة تحدد بوزن معين من الذهب يمكن مبادلتها به ، أي مبادلة الذهب بأي عملة كانت تتم بسعر ثابت هو السعر الأساسي ، مع تأثير السعر السوقي قليلا بالعرض والطلب .
- وقد تتأثر العملية سلبا إذا زادت واردات البلد المعني عن صادراته إذا تغط الصادرات كمية الذهب المدفوع مقابل الواردات .

ب. نظام قاعدة تبادل الذهب :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، و انهيار البورصات سنة ١٩٢٥م وتدني الثقة ، انهار نظام قاعدة الذهب ، واستمر الوضع لما بعد قيام صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث نشأ نظام قاعدة مبادلة الذهب بالدولار الأمريكي كعملة وحيدة قابلة لذلك وبسعر ثابت (٣٥ دولار لأونصة الذهب الواحدة) ، وبموجب ذلك ألزمت كل دولة بتثبيت قيمة عملتها مقابل الدولار ، مع إمكانية تغييرها بمرونة ٢,٥% ارتفاعا أو انخفاضا .

ت. تعويم أسعار العملات :

في العام ١٩٧١م أعلنت الولايات المتحدة ، نتيجة عدم قدرتها على الوفاء ، أنها ستبيع الذهب فقط للبنوك المركزية للدول وليس للبنوك التجارية و المؤسسات المالية .
وأعقب ذلك فك ارتباط الذهب بالدولار ، و أصبحت بالتالي أسعار جميع العملات ، بما فيها الدولار ، معومة أمام الذهب ، وأصبح سعر كل عملة يتحدد صعودا و هبوطا على اساس العرض و الطلب في السوق .
وهكذا وصلنا الى مرحلة : **التحديد الحر لأسعار العملات الأجنبية .**

٥. طريقة تحديد أسعار العملات :

أ. نظرية تعادل القوى الشرائية

- تقوم هذه النظرية على فكرة أن قيمة العملة تتحدد أولا داخل بلدها ، وفقا لما تستطيع شراؤه من البضائع في السوق المحلي .
 - فكلما زادت كمية البضاعة التي تشتريها مقابل وحدة النقد من السوق المحلي كلما زادت قيمة العملة في بلدها .
 - وكلما زادت القوى الشرائية للعملة الوطنية في الداخل فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة ذات العملة في الخارج.
- تزداد قيمة العملة بزيادة قوتها الشرائية .**
- قد تفيد هذه النظرية على المدى القصير وفي حالة السلع التي يمكننا نقلها من بلد إلى اخر في إطار التبادل التجاري الحر ،
بينما لا يمكننا تطبيقها على الكثير من السلع و الخدمات التي يتعذر نقلها (الاراضي ، الشقق ، الخدمات الصحية و التعليمية ، والتأمين .. الخ) بحكم أن هذا النوع من السلع غير قابل للتصدير ولا الاستيراد .

ب. مؤشر فيشر (Fisher) العالمي

قدم (**Fisher**) نظريته لتفسير استمرار تغير أسعار العملات و بموجب هذه النظرية فإن أسعار العملات تتحرك كاستجابة للتغير في أسعار الفوائد ، بمعنى أن العملة التي تكون عوائدها أعلى تكون قيمتها تبعا لذلك أعلى .
وعليه فإن أسعار العملات تتحدد على أساس سعر الفائدة على ودائع العملة في داخل البلد فتزيد مع زيادة سعر الفائدة وتقل مع تراجع سعر الفائدة .

- تطبق معظم البنوك المركزية سياساتها النقدية على هذا الاساس حيث :
- ✓ يطبق سياسات متشددة للمحافظة على استقرار أسعار الصرف بغرض التحكم و السيطرة على اتجاهات أسعار الفائدة .
 - ✓ يهدف البنك المركزي إلى منع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعد على تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليها

ت. نظرية الأرصد

- يتحدد سعر الصرف بناء على هذه النظرية وفقا لوضع ميزان المدفوعات .
- فالدولة التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها ترتفع .
 - أما الدولة التي لديها عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها تنخفض تبعاً لذلك .
- إن وضع ميزان المدفوعات للدولة هو الذي يحدد قيمة عملتها .

٦. مخاطر تقلب أسعار الصرف

- إن لارتفاع و انخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية تأثيراً على أسعار العملة المحلية و أسعار الأسهم و السندات و غيرها من الاستثمارات .
- فارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض أسعار الأسهم و السندات في السوق ، (المستثمر العادي يبحث على العائد الاعلى و الاقل مخاطرة)
- ففي هذه الحالة سيفضل بيع ما لديه من الأسهم و السندات و وضع قيمتها كوديعة في احد البنوك التي تعطي سعر فائدة أعلى مما يمكن أن يحصل عليه من استثمار في الأسهم و السندات .

نهاية المحاضرة الرابعة